والاولى والثانية فى المؤنث كذالك من غير اعتبار
معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما
لا يدلان على المرتبة فاذا قيل منهما الاولى والاول
للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادى
عشر فى المذكر والحادية عشرة فى المؤنث وكذلك
الثانى عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة
عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان
بمعنى التصيير او لا حكم اسمى الفاعلين فى التذكير و
التأنيث فتقول فى المذكر الثانى والثالث
والرابع الى العاشر وفى المؤنث الثانية والثالثة
والرابعة الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب من
المركب والمعطوف كو الثالثة عشرة لؤنث الا
سمين فى المركب كما ذكرهما فى المذكر كو الثالث
عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم لواحد
مذكر فلا معنى للتأنيث فيه كخارف ثلثة عشر بلا

فانه

فانه للجماعة وتقول فى المعطوف الثالث والعشرين
والثالثة والعشرون وثم الى آخر من اجل اختلاف
الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف
اضافتهما فلا اختلاف اضافتهما قيل فى الاول الى
فى المفرد من المتعدد والمقول باعتبار تصييره ثالث
اثنين بالاضافة الى الاقص بدرجة اى مصيرهما
الى الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اى
صيرت الاثنين ثلثة وقيل فى الثانى الحاقى المفرد
من المتعدد والمقول باعتبار حاله ثالث ثلثة او
اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوى عدده او
يكون فوقه اى احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه
فى المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم
جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة و
ذالك مستبعد جدا وتقول فى اضافة مازاد على العشر
حادى عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب

Copyright © King Saud University